

قرر :

(المادة الأولى)

ينتعديل عبارة "وزارة النقل البحري" بعبارة "المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري" في المادتين ١٢٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه.

(المادة الثانية)

ينتعديل بالمادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه النص الآتي
مادة ٣ - يكون الصرف من مبالغ الدعم بقرار من وزير النقل البحري.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يناير
سنة ١٩٨٠

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٢٩٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرر :

(المادة الأولى)

تضاف فقرة جديدة ل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه نصها كالتالي :
"ويسعى بترحيل فالخصيلة الخصصة من منه إلى أخري"

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به من تاريخ نشره ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٢٩٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٩

بنتعديل بعض أحكام قرار رئيس جمهورية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٤
بشأن بعض الأحكام الخاصة برسم دعم النقل البحري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العامة
للننقل البحري ،

وعدل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات
القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس جمهورية رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة النقل
البحري وتحديد اختصاصاتها ،

وعدل قرار رئيس جمهورية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام
الخاصة بدعم النقل البحري ،

وعل موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٩

بنتعديل قرار رئيس جمهورية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٦
 بإنشاء مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس جمهورية رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٧٢ بمسؤوليات وتنظيم
وزارة القوى العاملة ،

وعلى قرار رئيس جمهورية رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء مجلس أعلى
لقوى العاملة والتدريب ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،